المحاضرة الخامسة: القانون الطبيعي وقواعد العدالة

1- فكرة القانون الطبيعي وفلاسفته

ان معرفة اصول النظم القانونية سابقا (قديما) والبحث عن مصادر القانون المطبق في الحضارات القديمة يجعلنا فهم الانظمة المعاصرة.

وقد كان للقانون الطبيعي دور كبير في نشأة التشريعات (القوانين) القديمة وكان لها صدى في ذلك الوقت خاصة عند اليونان (الاغريق) والرومان فهي تعتبر من أقدم النظم القانونية الفلسفية.

ويعتبر فلاسفة **اليونان** في القرن السابع قبل الميلاد عند كل من سقراط، افلاطون، وارسطو الاوائل الذين عرفوا القانون الطبيعي ثم انتقل عند **الرومان**، ويعني وجود قانون ثابت لا يتغير مستمد من الطبيعة (المنظمة وفق تنظيم الاهي محكم وعجيب) كشفه العقل انطلاقا من هذا التنظيم والبحث عن روح المساواة والعدل الكامنة في النفس.

الا ان وللتذكير فان فكرة القانون الطبيعي قديمة عند اليونان وهذا قبل **سقراط** من بينهم:

- هرَقْليطُس أو هيراقليتوس (باليونانية) فيلسوف يوناني في عصر ما قبل سقراط.، اصل القوانين الانسانية سماوي اي مرتبطة بالقوانين الالهية الالهي لا يمكن تغييرها من قبل البشر.

- قبله لدى السوفسطائيين الفيلسوف اليونانيّ أنطيفون antifon (وهو ملحد) لا حاجة للكون في نظر أنطيفون إلى وجود الآلهة فالكون مكتّفٍ بذاته، وتسيّره قوانين المصادفة والطّبيعة، وتتحكّم فيه قوانين الضّرورة، ويسير وفق تناغم أزليّ لا يختلّ - وفق الطّبيعة وليس الفن -

ولذلك؛ أنكر أنطيفون وجود الآلهة، فكلمة إله وآلهة هي موجودة بفعل الفنّ وليس بفعل الطّبيعة، وأنّ القوانين المتبادلة والمتّفق عليها بين النّاس هي التي أوجدتها هذه الطبيعة

اذن وحسب انطيفون القانون الطبيعي هو قانون الزامي بالنسبة للقانون الوضعي. اي القانون الوضعي لا يخالف القانون الطبيعي. ،

أنطيفون يرى أن القوانين الوضعية تُفرض بشكل مصطنع، لكن قوانين الطبيعة إلزامية، ويتم التوصل إلى القوانين الوضعية بعد طرحها والموافقة عليها، وهذا معناه أنها ليست طبيعية أو حقيقية، في حين أن قوانين الطبيعة لا تحتاج إلى موافقة.

وقد قدم بعض الفلاسفة اليونانين مثل أفلاطون، وأرسطو على التمييز بين "الطبيعة" و"القانون"، "العرف"، و"الاتفاقية" ووجود تنوع في ما أمر به القانون من مكان إلى آخر [1]، لكن ما كان "بطبيعته" ينبغي أن يكون هو نفسه في كل مكان.

أما بالنسبة لأفلاطون Plato - فإن فلسفته الأخلاقية هي في الأساس تعد شكلاً من أشكال نظرية القانون الطبيعي، حيث إنها نظرية تقوم على أن الأخلاق تُستمد من الوجود، وتجد قواعدها في الطبيعة وتستمد الخير للإنسان من فهم الطبيعة البشرية، ومن ثم فتلك القوانين عالمية المعايير صالحة لجميع الشعوب.

وقد قام أفلاطون باستبدال الطبيعة الواقعية بالطبيعة المثالية وتبعاً لهذا كان هناك قانون مثالي موجوداً في هذا العالم المثالي، فالمثالية عند أفلاطون هي الوجود الحقيقي، ويعد منهج أفلاطون منهجاً معيارياً فلسفياً، أي أنَّه يهتم في سياسته المثلى بما يجب أن يكون، وليس بما هو كائن بالفعل.

---

[1] انظر: فللسفة القانون عند (أرسطو) ; المؤلف. الخفاجي، مصطفى فاضل كريم ; المصدر. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ; العدد. المجلد 4، العدد 2 ، (31 ديسمبر/كانون الأول 2014)

لذا فأفلاطون قد طرح فكرة أن مثل هذه المبادئ (أي القوانين الطبيعية) موجودة، وأن لديهم أدلتها في الطبيعة نفسها، وقام أرسطو بتطوير هذه الفكرة القائلة بأن مثل هذه القوانين مدرجة بطبيعتها وتوضح أول نظرية منهجية "للقانون الطبيعي."

ويُعتبر أرسطو من قِبل الكثيرين أنه الأب "للقانون الطبيعي"، ويوضح أرسطو بأنه بصرف النظر عن القوانين "الخاصة" التي وضعها كل شخص لنفسه، هناك "قانون عام" أو "القانون الأعلى" وفقاً للطبيعة.

وقدم أرسطو عرضاً للعدالة السياسية وهي العدالة التي تقوم بين أناس أحرار متساوين مشتركين في الدولة الواحدة وهي تتجلى في القوانين العادلة التي يضعها المشرع، وهي قسمان:

- العدالة الطبيعية وهي واحدة ولا تتوقف على اعتقاد الناس.
- العدالة الوضعية وهي تختلف باختلاف البلدان وتتوقف على العرف. الذي اعتاد عليه البشر.

وحسب أرسطو مفهوم العدالة القانونية التي هي ليست جزءاً من فضيلة وإنما هي الفضيلة بذاتها، إنها الفضيلة الكاملة وهذا يعني أنها فضيلة اجتماعية. وفي حين كانت الغاية الأساسية من نشوء الدولة عند أفلاطون هي تحقيق العدالة

اما عند أرسطو فهي تحقيق السعادة والخير بين أفراد المجتمع من خلال العدالة والصداقة، ويرى أرسطو أن كل فرد يجب أن ينال ما يستحق وما يستحق بمقابل ما يعطي، كما أنه يجب أن تكون العدالة هي هدف تلك القوانين. ويعمد إلى العدالة فيحللها تحليلاً عميقاً، فيقول إن العدالة تعني مطابقة للقانون الخلقي أو الإلهي، وعندئذ تكون العدالة مرادفة للفضيلة .

وبعد فلسفة أرسطو وأفلاطون حول القانون الطبيعي، فإن التاريخ اللاحق للقانون الطبيعي مدين بالكثير للفلسفة الرواقيةStoicism philosophy ، حيث ذهبت الفلسفة الرواقية إلى تأكيد فكرة "عالمية الطبيعية البشرية" وأخوة الإنسان، وكان من ميزات هذا المذهب البارزة تشديده على العقل باعتباره الميزة الأساسية للإنسانية، ويتبين لنا أنه بالنسبة للرواقيين كان يوجد قانون طبيعي عالمي يمكن تحقيقه بالعقل الذي يمكن بواسطته اختبار عدالة القانون الوضعي، لذلك فليس هناك حاجة لرفض القانون الوضعي لصالح القانون الطبيعي، بل من الأولى جعل القانون الوضعي مستمد من قواعد القانون الطبيعي.

تزامن مجيء المذهب الرواقي المتأخر مع انتشار السلطة الرومانية على عالم البحر الأبيض المتوسط وأسهمت الأفكار الرواقية في هذا التوسع، حيث كانت الأساس في ظهور التشريع الروماني المعروف باسم قانون الشعوبJus Gentium ، وهو القانون الذي كان يطبق على الرومانيين والأجانب في الدولة الرومانية.

وعلى الرغم من وجود هذا التأثير للفلسفة الرواقية في تشريعات الرومان، فإن الفقهاء الرومانيين استخدموا القانون الطبيعي في كتاباتهم، حيث قام شيشرون Cicero (ولد 106ق م)[2] بنقل تلك الفكرة إلى الرومان بشكل كبير، وكان ذلك بمثابة نقلة لمرحلة جديدة في تاريخ القانون الطبيعي، فبعد مروره بمرحلة نشأة فلسفته على يد أفلاطون وأرسطو والرواقيين، انتقل شيشرون بالقانون الطبيعي لمرحلة جديدة وهي مرحلة القانون والدين وتبعه بعدها بعدة قرون "توماس الأكويني".

ويعرف شيشرون القانون الطبيعي بأنه مجموعة القواعد السرمدية التي لا تتغير وتهدف للارتقاء بالقانون الوضعي باعتبارها المثل الأعلى الثابت المشترك بين جميع البشر.

---

[2] إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2007، ص: 151.

وقد لخّص شيشرون فكرة القانون الطبيعي في مؤلفه LE REPUBLICA بأنها قانون موافق للطبيعة، معروف للجميع، خالد، أبدي، يدعونا إلى اتباع ما يأمر به، وينهانا عن ارتكاب ما يحرمه ولسنا بحاجة إلى شرحه أو تفسيره.

هذا القانون لا يختلف في روما عنه في أثينا ولا يختلف في يومه عن غده، فهو قانون واحد خالد على مر الزمان ثابت لا يتغير؛ لأن هذا القانون لم يصنعه بشر بل الله خالق الكون وهو الذي خلقه وهو الذي أمر بتطبيقه، وهو قانون عام لا يختص به شعب دون الآخر وأحكامه ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وكلها مستمدة من الطبيعة ذاتها والعقل السليم هو الذي يكشف عنها لأنها مطابقة للعدل والخير .

ويعد القانون الطبيعي عند شيشرون بمثابة العقل الذي تحكم الآلهة العالم من خلاله، فقانون الطبيعة هو قانون العقل الذي يشترك فيه البشر مع الآلهة ليسود الحق والعدل ولتحقيق التوازن في المدينة على غرار التوازن في الكون ككل وكذلك باعتباره أساساً لكل فروع القوانين الأخرى الواجب اتخاذه معياراً لها، وترجع أهمية القانون الطبيعي لدى شيشرون باعتباره المرجع الذي بناءً عليه يتم التحسين والتقبيح ويتحدد العدل والظلم فجوهر فكرة القانون الطبيعي لديه يعود لكونه معياراً تقاس عليه التصرفات والأشياء.

ورغم أن فكرة القانون الطبيعي هي نتاج التقليد الإغريقي- الروماني، فإن هذه الفكرة لم يتم رفضها من جانب مفكري المسيحية، ولقد انتقلت فكرة القانون الطبيعي إلى فقهاء الكنسية وإلى الباحثين في القرون الوسطى، وتطورت على يد القديس "توماس الإكويني"، وعلى الرغم من تطورها فإن العناصر الأساسية للفكر الإغريقي لم تختفِ من القانون الطبيعي على الرغم من التحول الذي أحدثته المسيحية، بل اكتسب الفكر الإغريقي من التعاليم المسيحية حياة جديدة.

ويلاحظ أن آباء الكنيسة، بالرغم من أنهم استنتجوا من الوصايا العشر ومن الإنجيل المبادئ العليا للقانون الطبيعي، فقد أضافوا إليها إلى حد كبير نظريات فقهاء الرومان، الذين تأثروا بالفلاسفة الإغريق وسلموا أيضاً بوجود قانون طبيعي تفرضه القوانين الوضعية.

ويعتبر القديس"توماس الأكويني" Thomas Aquinas(1225-1274) هو الممثل الأول للعصر المدرسي أو عصر الفلاسفة اللاهوتية، وكان منهج القديس "توماس" يقوم على إعادة اكتشاف كتابات أرسطو ومحاولة إظهار وتماثل نسجها مع النسيج اللاهوتي المسيحي بإحداث توازن جديد بين العقل والوحي، وقد ساعد "توماس الأكويني" معاصرته لفترة كانت تمر فيها الدولة بمرحلة بناء، كما أنه لعب الدوران السياسي والديني معاً.

وللقانون الطبيعي عند توما وجهان، فهو من جهة نظام وضعي للعالم، ومن جهة ثانية يكشف عنه عقل الإنسان، فهو قانون طبيعي وشعور أخلاقي.

وعلى الرغم من أن القانون الطبيعي لدى "توماس الإكويني" كان يمكن الوصول إليه عن طريق العقل فإن مصدره ديني أو إلهي باعتباره جزءاً من القانون الأبدي الذي يعبر عن العقل الإلهي.

وقد قسم القديس "توماس الإكويني" القوانين إلى 3 أنواع وهي: [3]

- القانون الإلهي: يعبر عن إرادة الخالق ويتم إدراكه عن طريق الوحي والشعور كما يمكن إدراكه عن طريق العقل البشري.

- القانون الطبيعي: هو انعكاس لبعض قواعد القانون الإلهي في الحياة الإنسانية.

- القانون الوضعي: ويتضمن القواعد التي يصنعها الإنسان ويتعين أن تتفق مع القانون الطبيعي؛ لأن القانون الوضعي يستمد شرعيته وقوته الملزمة من تطابق قواعده مع قواعد القانون الطبيعي الخالدة.

[3] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص: 153.

وبذلك جعل القديس "توماس الأكويني" القانون الطبيعي يمثل انعكاساً للقانون الإلهي والأساس الوحيد للقانون الوضعي، وخاصة من حيث شرعيته وقوته الملزمة.

وبعد تطوير القديس "توما الإكويني" للقانون الطبيعي، كانت الفترة من 14 إلى 16 قرون فترة انتقالية من العصور الوسطى إلى الحداثة، وكانت هناك تطورات أخرى جديدة في تاريخ تفكير القانون الطبيعي وأهم تلك التطورات:

1- في هذه الفترة، ركّز كُتاب القانون الطبيعي بشكل أكبر على حقوق الفرد، لا سيما حقوق الملكية والحرية.

2- تم استخدام مذاهب القانون الطبيعي لترسيخ مبادئ الحرية والمساواة، وأن استخلاص شرعية القانون والحكومة يتم عن طريق موافقة الشعب، وتم استخدام القانون الطبيعي لتقييد الحكومات وأحياناً بتهديد ضمني أو صريح بسحب تلك الموافقة في حالات إساءة استخدام السلطة.

وكان من أوائل الشخصيات في تطوير مثل هذه النظريات في القرن الرابع عشر هو عالم اللاهوتي "ويليام أوف أوكام Ockham(1288- 1348) هو راهب ومدرسي إنكليزي من أوكام، ينص على أن إرادة الله السيادية للسلوك الإنساني قد تم الكشف عنها من خلال التصميم العقلاني لخلقه، وأن العقل البشري يستطيع التوصل لمبادئ القانون الطبيعي[4].

وفي مطلع العصور الحديثة واجهت نظرية القانون الطبيعي بعض المصاعب نتيجة لتبلور فكر نظريات السيادة والمذهب الإرادي، ولكن رغم هذا فقد اعتنقها فقهاء كثيرون وجعلوها تصمد في إطار الفكر القانون الحديث، وقد كان من ضمن هؤلاء الفقهاء المفكر الإسباني "فراي فرانثيسكو دي فيتوريا" Francisco de Vitoria (1483 و1486) كاتب وأستاذ جامعي بمدرسة سلامانكا، اشتهر بأفكاره وإسهاماته المميزة في القانون الدولي والاقتصاد الأخلاقي على أساس الفكر الإنساني في الواقعية الأرسطورية.

حيث قرر بأنه "يوجد قانون سرمدي يولد مع البشر ويخاطب ضمير الإنسان ويلزمه كما يلزم الأمم، ولا يمكن تعديل أحكامه التي يشترك في احترامها جميع البشر وهذا القانون الطبيعي هو الذي يجعل من سيادة الدولة غير مطلقة بل مقيدة بأحكامه"، وقد طرح فيتوريا هذه النظرية في وقت كان فيه النهب والسلب والغزو شائع في المناطق التي اكتشفتها إسبانيا حديثاً واحتلتها، وقد حاول فيتوريا أن يعلن من لاهوت الأخلاق عن نظام عالمي للقوانين التي تحكم البشرية جمعاء.

ويشرح فيتوريا في محاضرته De Indis أن كل السلطة تأتي من الله، والقانون الطبيعي يحترم ممارسة السلطة المدنية، ولا يمكن لأي مجتمع موجود من أجل الصالح العام، أن يدعي السلطة على مجتمع آخر، ثم يستنتج أنه لا يوجد سيادة للإمبراطور الإسباني على العالم أجمع، لأن السيادة لا يمكن أن توجد إلا بموجب القانون الطبيعي أو القانون الإلهي أو القانون الإنساني، والإمبراطور ليس سيد العالم من قبل أي من هذه القوانين.

ثم وفي بداية العصور الحديثة جاء"توماس هوبز" Thomas Hobbes (1588- 1679)بنظرية العقد الاجتماعي وبتطويرات جديدة للقانون الطبيعي، ويعتقد "هوبز" أن أول أمر يصدر عن القانون الطبيعي هو "البحث عن السلام والسعي إليه"، وبمقتضى هذا القانون يجب على الناس أن يسعوا إلى السلام ولتحقيق هذا الهدف عليهم جميعاً إبرام عقد فيما بينهم وأن يتنازلوا بموجبه عن الحق في عمل كل شيء، وبهذا التنازل المتبادل ينشأ المجتمع السياسي.

وعلى الرغم من التنازل من أجل إبرام هذا العقد أو تحقيق السلام، فإنه لا يجوز بمقتضى هذا العقد التنازل عن الحقوق الأساسية للإنسان، ويقول هوبز "إن موضوع التصرفات الإرادية لكل شخص هو شيء حسن لهذا الشخص، ولهذا السبب فإن هناك بعض الحقوق التي لا يتصور أن رجلاً يتنازل عنها أو يتصرف فيها بأي كلمات أو إشارات"، وتلك

---

[4] أحمد محمد الرفاعي، المدخل للعلوم القانونية نظرية القانون. جامعة بنها، مصر، 2007-2008. ص: 25

الحقوق التي يتحدث عنها "هوبز" هي الحقوق التي أُطلق عليها فيما بعد حقوق الإنسان، وهي الحقوق الطبيعية التي تستمد وجودها من القانون الطبيعي ذاته ولا يجوز المساس بها عن طريق أي تصرف إرادي سواء كان هذا التصرف قانوناً أو عقد.

وهكذا فإن العقد الاجتماعي عند "هوبز" يستمد أسباب وجوده ويستمد شروطه من القانون الطبيعي وليس من الإرادة، فالعقد الاجتماعي عقد غير إرادي، ومع هذا فـ "هوبز" قد انحرف بنظرية القانون الطبيعي انحرافاً يبرر طغيان القانون الوضعي.

تم"جاء جون لوكJohn Locke ،(1632- 1704) ويعد جون لوك من فلاسفة القانون الطبيعي الصادقين، حيث احتج على أخطاء هوبز التي أدت إلى الطغيان والتحكم، حيث أشار إلى أن "القانون الطبيعي هو القاعدة الخالدة للناس جميعاً وللمشرعين كما لغيرهم"، وأن "القانون الطبيعي هو قانون العقل، والعقل هو قاعدة القياس المشتركة التي أعطاها الله للجنس الإنساني"، والتي لا يستطيع أحد الخروج عليها فلا إرادة للأفراد أو للمشرّع تستطيع أن تخالف القانون العقلي؛ لأن الإرادة دائماً خاضعة له.

لذلك فإن المجتمع السياسي لدى جون لوك لا يمكن أن يُخلق بواسطة القوة والقهر، وأساس الدولة ليس هو العقد الاجتماعي بل هو العقل الطبيعي، وكذلك الله خالق هذا العقل "فإن الله كما يقول لوك قد أنشأ السلطة السياسية ليقمع تحيز الناس وعنفهم."

لذلك فالعقد الاجتماعي عند لوك هو مجرد وسيلة فنية ولازمة لتحقيق هذا الأمر الإلهي، وينبغي أن يكون موافقاً لهذا الأمر أيضاً، لأنه ليس لأي عقد كان أن يضع نهاية لحالة الطبيعة بين الناس، بل ينبغي أن يؤدي هذا العقد إلى المحافظة على الحياة المشتركة بين كل الناس وحماية حرياتهم وممتلكاتهم، كذلك فقد رسخ لوك فكرة أن المجتمع عبارة عن مخلوقات عاقلة قامت بتكوين جماعة لمصلحتها المشتركة.

وعليه فإن طرح لوك لفكرة العقد الاجتماعي يعتبر أنه وسيلة يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ القانون الطبيعي، وهذا العقد لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتخطى حريات الأشخاص أو أن يجور على ممتلكاتهم.

وجاء التطوير الأكثر ثورية على يد الفيلسوف جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau - ويقول جان جاك روسو إن الإرادة الإنسانية ليست هي مصدر العدل "فالشيء الحسن والمطابق للنظام هو كذلك بحسب طبيعة الأشياء ذاتها وبصفة مستقلة عن الاتفاقات الإنسانية ، فكل عدل يأتي من عند الله الذي هو وحده مصدره."

ونظراً لأن إرادة الأفراد قد تنحرف فإن روسو يؤكد ضرورة "إلزام هؤلاء الأفراد بإخضاع إرادتهم لعقلهم"، والقانون هو الذي يقوم بذلك بشرط أن يكون القانون هو نفسه معبراً عن حكم العقل.

وبعد كل هذه التأكيدات من روسو وغيره من الفلاسفة، يتضح أن المقصود بالعقد الاجتماعي هو العقد العقلي العادل، وليس العقد الإرادي، وأن مصدر هذا العقد هو القانون الطبيعي وليس الإنسان.

وبعد تطويرات الفلاسفة حتى القرن الثامن عشر، فقد شهد القرن التاسع عشر انحدار مدرسة القانون الطبيعي إلى الحضيض، وقد حلت محلها الوضعية القانونية التي كانت مرتبطة بنهوض الوضعية العلمية، ويعد أحد أهم الأسباب هي المبالغة في العقلانية التي سادت في هذا الوقت لدى فلاسفة الاستنارة والشعور بأن القانون الطبيعي يخلو من أي أساس علمي، وأنه تجاهل الدور الحيوي للعوامل التاريخية في تطوير القانون، ولكن على الرغم من ذلك ظهر القانون الطبيعي مرة أخرى على الساحة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ظهور الديكتاتورية الفاشية والنازية، والإنكار الصريح المتعمد من جانب أمم جبارة لكل المعايير الأخلاقية والثقافية التي كانت تعتبر العناصر التي لا غنى عنها في الحضارة الإنسانية أدت إلى إعادة البحث والفحص في مبادئ القانون الوضعي والحكومة.

ملاحظة: - افلاطون plato فلسفته الاخلاقية تعد شكلا من اشكال نظرية القانون الطبيعي، اي نظريته تقوم على الاخلاق وتجد قواعدها في الطبيعة وتستمد الخير للإنسان من فهم الطبيعة البشرية، اي استبدال الطبيعة الواقعية بالطبيعة المثالية والمتمثلة في الاخلاق وبالتالي فهذه القوانين عالمية صالحة لجميع الشعوب.

أن الأخلاق عند افلاطون هي الابتعاد عن الشهوات والغرائز حتى يحقق الفرد السعادة والعدالة والفضيلة وغيرها، وقد وضع الشروط من أجل الوصول إلى المقاييس الأخلاقية التي تحقق السعادة لدى الإنسان.

ملاحظة: الحكماء السبع عند اليونان وهم كل من طاليس، إنكسمانس، هيراقليطس، أمبادوقليس، ديموقريطوس، أنكساغوراس، فيثاغورس؛ بحثوا في الاخلاق والسياسة حيث شرّعوا للمدينة اليونانية فوضعوا لها قوانين مستوحاة من عقل الانسان بعدما كانت تتبع قانون الآلهة، هذا وكان **طاليس** اول الفلاسفة وكان عالم من علماء الطبيعيين.

2- تعريف القانون الطبيعي والمراحا التي مربها

أ- تعريف القانون الطبيعي

يقصد بالقانون الطبيعي" مجموعة القواعد الدائمة التي لا تتغير بتغيير الزمان او المكان، وتعتبر القواعد المثالية التي توجه القانون الوضعي، والتي يجب ان يتجه الى الاخذ بها من قبل المشرعون في كل موقع او مكان"[5] اي في مختلف البلاد .

فهو: " مجموعة قواعد ثابتة غير مكتوبة واجبة التطبيق على كل الافراد في كل المجتمع نظرا لأنها تجد مصدرها في الطبيعة ذاتها وبحثا عن العدالة والمساواة.

القانون الطبيعي مصدرها الالهام الفطري السليم والادراك العقلي للمصائب فهو قانون ثابت لا يتغير . يكشف بالعقل السليم ويتميز بخاصية فريدة باعتبار الانسان يمتاز بالعقل والتفكير.

القانون الوظعي ينظم هذه الرؤية الانسانية الصحيحة والكل يشترك فيه.

اذن القانون الطبيعي هو القانون الذي لم يشرعه البشر وهو قوة قوانين البشر وهو موجود في طبيعة الاشياء وفي فطرة الانسان، فهي من صنع الله أودعها في الطبيعة والانسان يسعى الى اكتشافه بعقله ليطبقه على نفسه.

القانون الطبيعي مرادف للقانون الاخلاقي، كما هو مرادف للإيمان بعقل الانسان كانسان، بعيدا عم الفوارق العرقية او الطبقية، او حتى التفاضل العلمي. فهو ذلك القانون الذي يقتنع به الجميع ويؤمن به.

ولهذا وانطلاقا من هذه الفكرة نقول ان القانون الطبيعي حقق " اعظم انجاز انساني" بحثا عن العدالة والمساواة.

هام: نزول الوحي على الرسول محمد صلى الله عليه وسلّم لكي يبلور فطرة الانسان ويعيده الى عقله.

لكن هناك مشكلة في كيفية اكتشاف هذا القانون الطبيعي واين نجده، لأنه يتعرض عادة لعمية الخلط فيسوء استخدامه وكل مفكر يريد تجسيده وفق فلسفته التي يؤمن بها ومن خلالها تحقيق العدالة والمساواة فمثلا:

- عند **هوبز:** اعترف بالعقل الكلي او القانون الطبيعي، لكنه جعله متجلياً عند الدولة عقال الدولة ويجب طاعتها من قبل الافراد باعتبارها تمثل القانون الطبيعي.

- **عند هيقل:** هو الاخر اعترف بالقانون الطبيعي وجسده في الدولة وانتهى الى تأهيل الدولة.

- **كارل ماركس (1818-1883)**: المادية التاريخية matérialisme historique هي مذهب فلسفي يعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية في ضوء مبادئ التحليل الماركسي marxisme بصورة عامة، ومبادئ المادية الجدلية matérialisme

[5] - سعيد بوعلى، فلسفة القانون. دار بلقيس، الجزائر، سنة 2016، ص: 36.

dialectique المعنية بظواهر الكون والطبيعة بصورة خاصة، فهي تستمد من المادية الجدلية مبادئها في تحليل الظواهر والوقائع الاجتماعية.

المادية التاريخية هي نتاج تطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمع، حيث يرى الماركسيون ان البناء الفوقي للمجتمع هو ناتج عن البناء التحتي ، و بالتالي تعتبر اخلاق المجتمع متأثرة بالعلاقات الاقتصادية، فمثلا في بلد شيوعي لا يوجد وراثة فان الخلاف بين الاخوة على الارث غير موجود.

المادية التاريخية هي امتداد مبادئ المادية الديالكتيكية على دراسة الحياة الاجتماعية، تطبيق مبادئ المادية الديالكتيكية على ظواهر الحياة الاجتماعية وعلى دراسة المجتمع وتاريخه. لدى وصف **ماركس و انجلز** اسلوبهما الديالكتيكي، يشيران عادة إلى **هيغل** باعتباره الفيلسوف الذي صاغ المعالم الرئيسية للديالكتيك.

وهكذا كان القانون الطبيعي عرضة لاسوا الوان الفلسفات القانونية والتي ادت بالبشر الى كوارث فظيعة

ب- مراحل القانون الطبيعي

ويتضح لنا أن تطور القانون الطبيعي قد مرّ بثلاث مراحل يمكن تقسيمهم كالتالي[6]:

- المرحلة الأولى: هي مرحلة الفلسفة، حيث نشأت فلسفة القانون الطبيعي ورُسمت أول علاماته على يد الفلاسفة اليونان مثل أفلاطون وأرسطو والرواقيون.

- المرحلة الثانية: هي مرحلة ربط القانون الطبيعي بالدين عن طريق تمثيل القانون الطبيعي أنه استخلاص للقانون الإلهي وكان للقديس توما الأكويني دور كبير في ذلك، وإن كانت لفلسفته تلك دور مؤثرة في البلدان التي لا يزال للكنيسة الكاثولكية فيها دور سلطوي.

ويطرح كلا نوعي النظرية السابقين صورة مثالين للقانون الطبيعي، ويعاملان الطبيعة كشيء يفرض معايراً مثالياً.

- المرحلة الثالثة: المرحلة الاجتماعية عن القانون الطبيعي تتبنى معالجة أكثر واقعية، حيث اهتمت أكثر بتطبيق القانون الطبيعي بشكل عملي، وتجلى ذلك في نظرية العقد الاجتماعي.

وعلى مرّ تاريخ تطور القانون الطبيعي فقد وضع الفقهاء من أنصار هذه المدرسة سمات للقانون الطبيعي تميزه عن القوانين الوضعية، ويمكن تقسيم تلك السمات كالتالي :

- العقلانية: إن للعقل البشري دوراً كبيراً في إنتاج القانون الطبيعي من الروابط الاجتماعية يكون بداية لصياغة القانون الوضعي على غراره، وكلما قرب القانون الوضعي من القانون الطبيعي كان أقرب إلى الكمال.

- الموضوعية: إن من سمات القانون الطبيعي أن يكون موضوعياً، وهو يكون كذلك حينما يحكم الناس على وجه سواء، دون النظر إلى آرائهم الخاصة ومصالحهم الذاتية، فالطبيعة وحدها هي التي تنأى بالقانون عن القسوة والضيق والنقص والتغيير وعن هوى الفرد وتحكّم المشرع، فالقانون هو العقل المجرد من العاطفة، أو هو القائد الذي ينبغي الاهتداء بحكمه، على حد تعبير أرسطو.

- الخضوع: إن القانون الطبيعي يقتضي من الأفراد طاعة القانون الوضعي ولو كان مخالفاً لبعض مقتضيات القانون الطبيعي، وبهذا المعنى يقول "أرسطو" إن الخضوع للقوانين هو الأمر الأولى بالاتباع، وكذلك فكان رأي "هوبز" أن نزول الأفراد عن حقوقهم الطبيعية للحاكم هو نزول كامل غير مشروط ولا رجوع فيه، والحاكم لا يلتزم في مواجهة الأفراد إلا بالتزام وحيد وهو الالتزام بممارسة الحكم والمحافظة على النظام."

---

[6] انظر: أحمد محمد الرفاعي، المرجع السابق، ص: 114

- العمومية: إن من أهم خصائص القانون الطبيعي أن قواعده تتميز بالتجريد والعمومية، ومن هنا جاءت تسمية القانون الطبيعي بـ"المطلق"، فهي تسري على الكل وتخلو من الشروط أو الصفات الخاصة التي قد تؤدي إلى تطبيقه على طرف أو شيء معين بذاته أو على واقعة محددة بذاتها، وأن هذا القانون ينظم الكون كله، وهو قانون ثابت لا يتغير لا في الزمان ولا في المكان، وهو كامن في طبيعة الأشياء يهيمن على سلوكها.

- المثالية: تعني الأفكار التي تؤمن بأن هناك مبادئ وأصولاً تسمو على القانون المنطبق في جماعة معينة، وتشكل نموذجاً للعدل يبغي السير على نهجه في كافة القوانين الوضعية، وتكاد تنحصر فكرة المثالية في مذهب القانون الطبيعي، وهذا نتاج الطرح الأفلاطوني للقانون الطبيعي، حيث طرح فكرة أنه هو القانون الكلي الشامل.

- **الانتقادات التي وجهت للقانون الطبيعي** وذلك من حيث:

- المصادر المتضاربة: الاختلاف في تحديد مصادره من جهة ان

* القانون الطبيعي من صنع الله.

* القانون الطبيعي من الطبيعة ذاتها لا دخل لإرادة الله فيها.

- استخدامات القانون الطبيعي: والمتمثلة في

* تدعيم سلطات الحاكم، الحاكم يستمد سلطته من القانون الطبيعي باعتباره يحافظ على النظام وتقليص حرية الناس وهم مجبرين على طاعته.

- الجانب الفلسفي: والمتمثل في

* تاثير الجانب الفلسفي وطغيانه باعتباره قانون مثالي ونموذجي ما يجعله فكرة فلسفية، اي يخرج النظرية من نظاق الدراسة القانونية الى نطاق الدراسة الفلسفية.

- الخاط بين القانون والاخلاق: عرض نظرية القانون الطبيعي على انها عبارة عن مبادئ اخلاقية.

* ان المبادئ الاخلاقية غي ملزمة

* هذا يعني ان القانون الطبيعي غير ملزم

هام جدا: هناك المدرسة الطبيعية في الاقتصاد ما يطلق عليهم **بالفيز وقراط** هذه المدرسة نشأت في فرنسا في القرن الثامن عشر وهي مجموعة افكار اقتصادية ظهرت في نهاية حكم لويس الخامس عشر في فرنسا تبناها فلاسفة اقتصاديين بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي تهتم بدراس الانسان وعلاقته بالطبيعة.

وهي بمثابة نظام طبيعي مثالي يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع ، وهو مجموعة انظمة لتحقيق الرخاء للمجتمع، يستند على فكرة الملكية في صورعا المتعددة والمتمثلة في: - الملكية الشخصية(ذهني، عضلي). – الملكية المنقولة (العمل الذي يقوم به العامل). – الملكية العقارية (مكتسبات الافراد).

هذا وتقوم المدرسة الطبيعية على مبادئ تتمثل في:

- الاعتقاد بوجود نظام طبيعي (Natural order)، يستمد قواعده من العناية الآلهية (Providential order)، وهي ليست من صنع البشر. وإن هذه القواعد أو القوانين يمكن أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان.

- أساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية، وشعار الطبيعيون الفيز وقراط هو: دعه يمر دعه يعمل (Laissez Passer, Laissez Fair).

- العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد، والزراعة هي التي تغل ناتجا صافيا، وإن الصناعة والتجارة هما عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة.

خلاصة: ان نظرية القانون الطبيعي بدأ تناولها في حقبة ما قبل التاريخ، وضلت متصدرة للمدارس القانونية طيلة ثمانية عشر قرنا من الزمان ومرت النظرية يثلاث مراحل:- المرحاة الفلسفية. – المرحلة الدينية. –المرحلة الاجتماعية.

فما بعد انحدر او اختفى القانون الطبيعي في القرن التاسع عشر امام كبار الفلاسفة العلماء او ما يطلق عليهم كبار العقلانية وفلاسفة الاستنارة والذين جسدوه في الدولة، لكن سريعا عاد وطرحت افكار القانون الطبيعي مرة اخرى على الساحة كنوع من التشكيك في القوانين الوظعية التي تمجد الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية على الرغم من الانتقادات التي قدمناها والتي طالت القانون الطبيعي خاصة في القرنين التسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان لها دور كبير في ترسيخ مبدئ العدالة والمساواة سواء على المستوى الداخلي او الدولي.

القانون الطبيعي: هو انعكاس لبعض قواعد القانون الالهي في الحياة الانسانية.
القانون الوضعي: القواعد التي يصنعها الانسان ويتعين ان تتفق مع القانون الطبيعي، لان القانون الوضعي يستمد شرعيته من تطابق قواعده مع قواعد القانون الطبيعي الخالدة.

3- قواعد العدالة

قواعد العدالة هي تلك القواعد القانونية التي تسمو على الأحكام والتشريعات بحيث تصبح لصيقة بالإنسان وبحقوقه الطبيعية، والتي تنص الشعوب المتحضرة على وجوب توافرها بالمجتمع، مثل حق الإنسان في الحياة وحقه في التملك وحقه بالعمل وابداء رأيه وغيرها من الحقوق.

فمبادئ العدالة قواعد قائمة على وحي العقل والنظر السليم وروح العدل الطبيعي بين الناس، فهي قوة معنوية طبيعية مبادئها وسلامتها من حيث اتفاقها مع العقل والعدل والاخلاق، وهي بوجه عام روح القوانين في نصوصها وفي مضمونها باعتبارها متفق عليها.

يمكن تعريف مبادئ العدالة بأنها تلك القواعد القائمة إلى جانب قواعد القانون الوضعي مؤسسة على وحي العقل والنظر السليم وروح العدل الطبيعي بين الناس، والتي ترمي إلى تعديل قواعد القانون أو الحلول في مكانها، بفضل ما فيها من القوة المعنوية المستمدة من سمو مبادئها .

وتتميز العدالة بأن قوتها لا تستند إلى هيئة حاكمة أو سلطة تشريعية وإنما تستند إلى طبيعة مبادئها وإلى سلامتها من حيث اتفاقها مع العقل والعدل والأخلاق وهي بوجه عام روح القوانين في نصوصها وفي مضمونها أو هكذا ينبغي أن تكون، ومن ثم فإنّه يتعين على القاضي أن يتوخاها ويعمل على تحقيقها إذا وضح النص التشريعي، وعليه أن يستلهمها فيما لو افتقد النص أو شابه الغموض والاجتهاد لازالو هذا الغموض وصولا الى العدل، لأن مهمة القاضي هي توطيد العدالة بتطبيق القانون القائم تطبيقا عادلا بين الناس بغض النظر عن رأيه الخاص في النظام القائم ما دام القانون المطبق يتفق مع ذلك النظام ومع حاجات المجتمع.
الواقع أن هناك صلة بين العدالة والأخلاق، فلقد كانت الأخلاق عند أرسطو متضمنة لأربعة فضائل؛ هي: الأمانة والشجاعة والعدل والحذر، غير أنَّ فضيلة واحدة من تلك الفضائل كانت تحتوي تلك الفضائل، وتعتبر هذا السبب مرادفاً للأخلاق، وهي فضيلة العدالة، العدل إذن يشمل كل الفضائل وهو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الدولة لتحقيق الغاية منها وهي الخير العام للمجموع والخير الخاص لكل فرد.

ان القوانين وهي الحارسة على النظم القائمة في المجتمع، لا بُد لها من التزام العدل والا تقطعت أواصر المجتمع وانهارت أركانه، ولهذا نجد أن ثمة كثيرا من المبادئ القانونية مشتركة بين تشريعات الدول المختلفة، والسبب في ذلك هو أن الذي

أن الذي يجب هو شعور مشترك في الضمير الإنساني حيثما كان، فالعدل هو القانون توضع على أساسه القوانين الوضعية الصادرة عن الطبيعية والعدل هو الأساس الذي تستمد منه هذه القوانين قوتها الإلزامية.

ومبدأ العدالة يعد مبدأً مهمًا مشتركا بين البشر كافة ما دامت لهم ضمائر حرّة واعية تستنتجه وتتحرى هذا المبدأ في ظل النظم القائمة فيما بينها وإن اختلفت في مضمونها، لأن لها ظروفها وأوضاعها الخاصة. والقوانين إنما وضعت لتنظيم المجتمعات بالأسلوب الذي ارتضته وأقرته ووافقت عليه.

والعدل عند "أرسطو" هو المساواة وقد ميز هذا الفيلسوف بين صورتين للعدل، العدل التبادلي والعدل التوزيعي.

- العدل التبادلي هو الذي يحكم العلاقات بين أفراد المجتمع سواء كانت هذه العلاقات، علاقات إرادية العقد أو غير إرادية كالعمل غير المشروع.، والعدل التبادلي يقوم على أساس المساواة الحسابية المطلقة بين الأفراد، فإذا تسبب عمل أو تصرف في خسارة مادية أو معنوية لشخص من الأشخاص، فإنَّ العدل التبادلي يقتضي أن يقوم الشخص الذي تسبب في الخسارة أو استفاد منها بأن يرد للطرف الآخر ما يعادل هذه الخسارة بحيث يصبح كل من الشخصين بعد حدوث هذا التصرف في نفس المركز الذي كان عليه من قبل.

- العدل التوزيعي فهو خاص بتوزيع الثروات والمزايا المتاحة في المجتمع على أفراده، والمساواة التي تحكم العدل التوزيعي ليست مساواة حسابية مطلقة وإنما هي مساواة تناسبية، ويقع على عاتق المشرع عبء تحقيق العدالة في التوزيع، ولكي يكون المشرع قادرا على القيام بهذه المهمة يجب أن يكون مستوحيا العدل في عمله أما إذا كان التشريع هو مجرد تعبير عن سيطرة طبقة معينة سواء كانت هي طبقة الأغنياء أو طبقة البورليتاريا، فإن العدل التوزيعي يصبح مستحيل التحقيق.

أما القانون الطبيعى وفي تعريف مبسط، هو مجموع القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعى للإنسان، والتي لا تمت بصلة إلى التقاليد والعادات أو نصوص التشريع وإنما مصدرها الإلهام الفطري السليم والإدراك العقلي للمصائب، فهو قانون ثابت لا يتغير في الزمان ولا في المكان، يستطيع الإنسان أن يكشف عنه بالعقل السليم، وهو بهذا يتميز بخاصية فريدة، إذ إن الإنسان يمتاز عن سائر الكائنات بالعقل والتفكير، في حين تحكم الغرائز الكائنات الحية الأخرى، فالعقل هو الفيصل بين قانون الطبيعة وبين القانون الطبيعي الذي يحكم العلاقات الإنسانية.

خلاصة:

القاضي يعمل على تحقيقها وهو مبدا يشترك فيه البشر كافة اي الابتعاد عن الظلم .

عند أرسطو المساواة العدل صورتان : عدل تبادلي ارادي، عدل توزيعي يقوم على اساس المساواة الحساسية المطلقة.

العدالة عكس الظلم هدفها الانصاف والمساواة وعدم التعدي وحماية المصالح الفردية والعامة وهي مفهوم أخلاقي يقوم على الحق والاخلاق ـــــــــــ للتذكير هناك عدة نظريات حول العدالة.

وتعني حق يتمتع به الغني والفقير والتعايش بينهما بحيث لا تخدم مصالح الاقوياء ومصلحة من يضع القانون باعتبار ان العدالة هي قانون إلهي.

ملاحظة: القانون من صنع البشر قد ينسجم مع العدالة وقد لا ينسجم معها.